الوحدة الأولى: ماهية المشكلة الحضرية

إن المشكلات الحضرية[1] تعني شيئا مغاير لدى كل متخصص، فهي تعني لدي المخطط الحضري عشوائية النمو الحضري وعدم التناسق في توزيع الخدمات مقابل التوزيع السكاني، وهي تعني لدي مخطط النقل عدم تكافؤ شبكات الطرق من حيث التكافل والمنفعية، كذلك يرى الاقتصادي أن المشكلات بحق هي ضعف القاعدة الاقتصادية، حيث تعجز المدينة عن تمويل التغيرات والنمو وانتشار البطالة وقلة الانتاجية الفردية وزيادة الانفاق الحضري.

إن مفهوم المشكلات الحضرية يختلف من متخصص إلى آخر، كما يختلف أيضا من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر في المجتمع الواحد.[2]

ويعتبر الارتفاع المتزايد في معدلات النمو الحضري خلال الفترة الأخيرة، والذي يمثل ظاهرة عالمية من أهم أسباب ظهور المشكلات الحضرية، حيث ان ارتفاع نسبة السكان الحضريين على مستوى بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة والبلدان النامية أدى الى وجود مشاكل حضرية معاصرة.

وهناك العديد من المشكلات الحضرية التي تمتاز بالتعقيد والتشابك، وهذه المشكلات تزايدت معدلاتها وخطورتها بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة على الرغم من اختلاف هذه المشكلات من حيث الحجم ومعدلات النمو وانعكاساتها من مدينة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، حيث أن هذه المشكلات الحضرية التي تفاقمت قد تأخذ شكل وتحدي وخطير يواجه حكومات البلدان النامية بشكل عام والمسؤولين عن التخطيط والتنمية الحضرية بوجه خاص، وهذه المشكلات تنامت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة وأصبحت واقع يصبح من الصعب مواجهته على الصعيدين الحضري والقومي على حد سواء.[3]

ومن هذه المشاكل البطالة التي يرتبط بها مجموعة من المشاكل الأخرى مثل الفقر والجريمة ومشاكل الإسكان الحضري وانخفاض الإنتاجية وتدهور الاقتصاد الحضري، كما تعتبر غير منفصلة عن المشكلات البيئية الحضارية مثل الازدحام والتلوث والمشاكل التي تتعلق بالبنية الأساسية إلى جانب المشكلات الثقافية ومشكلات التكيف الاجتماعي، المشكلات الحضرية تتجسد على شكل مشكلات تعاني من البلدان النامية على

---

[1] . تم الاعتماد في تحرير هذا العنصر أساسا على: تمرسيت فتيحة: المشكلات الحضرية، مطبوعة دعم بيداغوجي موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري، قسم علك الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2022/2021.

[2] . رضاب قسم السيد: مشكلات المدن في العالم المتقدم، كن جغرافي http://asiraj1.blogspot.comn

[3] . انتصار العثوم: المشكلات الحضرية المعاصرة، مجلة العربي، 2020. على الموقع: https://e3arabi.com

المستوى القومي وأن فهم وتحليل ومواجهة هذه المشاكل يجب أن لا يتم بمعزل عن برامج وسياسات وخطط التنمية القومية الحضارية التي تتبناها تنفذها الحكومات في المجتمعات النامية والسلطات المحلية الحضرية الأمر الذي يزيد الصعوبة.

ويتم وضع المشكلات في عين الاعتبار في سياقها في المجتمع الحضري والقومي والسياق العالمي بكل ما يتضمنه من متغيرات وتحديات اقتصادية وثقافية واجتماعية.

وعلى الرغم من أن المشكلات الحضرية التي سوف نتناولها على هذا النحو، إلا أننا نرى أن هذا التصنيف يعد تصنيفا تعسفيا، فالمشكلات الحضرية معقدة ومتشابكة، ومن ثم تتطلب تبني رؤية شمولية لفهمها وتشخيصها وتحليل جوانبها وأبعادها المتنوعة والمتعددة، فمشكلة البطالة مثلا ليست منفصلة عن مشكلات أخرى كالفقر والجريمة والأمية والإسكان الحضري، وانخفاض الانتاجية وتدهور الاقتصاد الحضري، كما أنها ليست منفصلة كذلك عن مشكلات البيئة الحضرية كالازدحام والتلوث بأشكاله المختلفة، فضلا عن المشكلات التي تتعلق بالبنية الأساسية الى جانب المشكلات الثقافية، ومشكلات التكيف الاجتماعي.. وغيرها من المشكلات الحضرية الأخرى.

وعلى صعيد آخر فإن اختيار بعض المشكلات كالنمو الحضري والفقر، وبعض المشكلات البيئية الحضرية، ومشكلة السكن والاسكان، لا يعني التقليل من أهمية وخطورة المشكلات الحضرية الأخرى ليس فقط على مستوى البنى الحضرية، ولكن أيضا على المستوى القومي، فالمشكلات الحضرية هي تجسيد وامتداد لمشكلات تعاني منها البلدان النامية على المستوى القومي.

وتأكد معظم الدراسات والتحليلات على أن المدن في البلدان النامية بشكل عام تعاني من العديد من المشكلات الحضرية ليس فقط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ولكن أيضا على الصعيدين الثقافي والسياسي ناهيك على المشكلات البيئية الحضرية على اختلاف أنماطها وتنوع وتباين درجة خطورتها، كما أن هذه المشكلات الحضرية المتنامية والمتشابكة يصعب فهم وتشخيص وتحليل أي منها بمعزل عن المشكلات الحضرية الأخرى، ومن جانب آخر فإن هذه المشكلات الحضرية ليست بمعزل عن المشكلات الاجتماعية العامة التي تعاني منها البلدان النامية، والتي تمثل جزءا لا يتجزأ من مشكلات التخلف والتبعية التي تعيشها هذه المجتمعات منذ فترات تاريخية، وبخاصة في فترات ما بعد استقلالها السياسي وحتى الآن.[1]

[1] . سعيد ناصف: علم الاجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية، جامعة عين الشمس، مصر، 2006، ص-ص: 268-269.

يعد التغير السريع في المجتمعات الحضرية من أهم سماتها نتيجة النمو السريع للصناعة والتجارة وأساليب النقل والاتصال، بالإضافة الى التغير العشوائي في المفاهيم والقيم وأسس التواصل بين افراد المجتمع بالإضافة الى الكثير من العوامل الأخرى التي تصيب النسيج الاجتماعي بالتفكك وتدخل عليه مفاهيم وقيم وعادات جديدة مبنية على أساس طبيعة الحياة التي يعيشها السكان، وخاصة فيما يتعلق بالسلوك الأخلاقي والمصالح الشخصية.

ومع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقدها بين أفراد المجتمع وتعقد النظام الاجتماعي وتعقد علاقات وحداته ظهرت الحاجة الى علم يحدد قواعد وقوانين هذه العلاقات، بل ظهرت الحاجة الى علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الانسان في علاقته بغيره من أفراد المجتمع أثناء تفاعله معهم عند قيامه بالعملية الانتاجية من أجل إشباع الحاجات الانسانية.[1]

إن المشكلات الاجتماعية هي المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية، فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة، وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتمشى مع المستويات المألوفة للجماعة.[2]

ويشير الحديثي الى أن المشكلة الاجتماعية هي كل صعوبة تواجه أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية القويمة، والتي تعترض طريق عدد من أفراد المجتمع وتحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية، وتعرف المشكلات الاجتماعية على أنها مجموعة الصعوبات والعوائق السلوكية التي يمكن أن تنسب الى البيئة الاجتماعية، والتي بدورها تحول دون تحقيق إعادة توافق المتعافى من الادمان مع مجتمعه.[3]

والمشكلة الاجتماعية تكون أداة ضغط تفرض نوعا من الالتزام يدفع الأفراد والجماعات الواقعين تحت تأثيرها للبحث عن الوسائل والأساليب لحلها، كما أنها تكون ذات أسباب متنوعة ومتشابكة يصعب التفريق فيما بينها، فالذي قد ينظر له على أنه السبب المباشر قد لا يكون كذلك أو قد يكون على العكس تماما، كما أن المشكلة الاجتماعية مشكلة نسبية، فما قد ينظر له على أنه مشكلة في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وينظر للمشكلة الاجتماعية من قبل الباحثين على أنها مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي.[4]

---

[1] . أحمد مجدي الحجازي: علم اجتماع الأزمة، الطبعة الرابعة، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص 12.

[2] . دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 17.

[3] . نفس المرجع، ص 17.

[4] . فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 36.

كما يذهب روبرتسون Robertson في تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنها تمثل فجوة غير مرغوبة بين المثاليات الاجتماعية المرغوبة والوقائع الاجتماعية الكائنة، فالمشكلة الاجتماعية تعبر عن التباين، فمثاليات أي مجتمع تعتمد على قيم أفراده، والقيم هي الأفكار الاجتماعية المشتركة بين الأفراد عن الأشياء المرغوبة والسوية والصحيحة، وتختلف القيم من مجتمع لآخر، بل وبين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد، ونظرا لأن القيم الاجتماعية دائما ما تكون في حالة تغير فإن الهوة بين مثاليات اجتماعية معينة وبين بعض الوقائع الاجتماعية تتغير أيضا، الأمر الذي يعني ظهور مشكلات اجتماعية جديدة واختفاء أخرى.

أما ليمرت Lemert فينظر إلى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل إطار المجتمع، ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة.[1]

ويذهب Manis في تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنها " حالة اجتماعية يتم تحديدها وتعريفها من خلال البحث العلمي "، إن هذا التعريف يحدد دورا رئيسيا للعمل العلمي لعلماء الاجتماع والنفس والسياسة في تحديد المشكلة الاجتماعية والابتعاد قدر الإمكان عن الاعتماد على الرأي العام، أو شعور أفراد المجتمع في تحديد المشكلة الاجتماعية.

و يحدد **Manis** ثلاث درجات أو مستويات للمشكلة الاجتماعية:

أ ـ مشاكل من الدرجة الأولى: وهي التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها وذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع ومن أبرزها الحرب، التمييز العنصري، الفقر.

ب ـ مشاكل من الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها بدورها مشاكل إضافية أخرى أبرزها: التفكك، العزلة، التعصب، الصراع.

جـ ـ مشاكل من الدرجة الثالثة: وهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاجا للمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى منها: الانحراف، تعاطي المخدرات، التخلف العقلي، الاغتراب، البطالة، السرقة، جرائم العنف.[2]

كما لا تنحصر أسباب المشكلة الاجتماعية لسبب واحد، فهناك عدة من الأسباب تعمل على تصدع قيم الناس وتحديد سلوكهم، ولكن تختلف في تحديدها وفي إدراك الناس لها والحكم عليها، فإن هذه الاختلافات جعلت نظرة الباحثين في ميدان المشكلات الاجتماعية مختلفة في التحديد والتفسير، ومن هذه الأسباب:

---

[1] . محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد: المشكلات الإجتماعية، بحوث نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 19.

[2] . عدلي السمري، محمود الجوهري: المشكلات الإجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011، ص 27.

أ ـ التقدم التكنولوجي وأثره على المجتمعات: إن مراكز المعلومات وتكنولوجيا الاتصال هي من تمتلك اليوم مفاتيح الثقافة، إذ أن التكنولوجيا تحمل الثقافة، والثقافة محمولة عبر التكنولوجيا، والتكنولوجيا تقوم بعملية الاختراق الثقافي بسيطرة الثقافات القوية على الثقافات الضعيفة، فباتت الثقافة متأثرة بالتكنولوجيا إلى حد بعيد، وبواسطة التكنولوجيا المتطورة نجحت الدول الغربية في نشر ثقافتها عبر المحيطات والقارات، والترويج لأفكارها وقيمها الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية على حساب اكتساح الثقافات الوطنية، وطمس الهوية الثقافية للدول الفقيرة أو النامية.[1]

ب ـ الانفتاح الشديد على المجتمعات الأخرى ونقل الثقافات المختلفة: كل ذلك أدى إلى سعي المفكرين إلى إيجاد فلسفة تربوية تقيد هذا الانفتاح وهذا الاندفاع التقني واقتحامه في كل بيت وكل عمل، وتحدد له ضوابط ومعايير يلتزم بها الجميع، وذلك بعد أن يتفهموا مخاطر هذا الانفتاح على طمس هويتنا الثقافية، فتعددت الجهود والبحوث التي تناولت هذا الموضوع ونظرت إليه نظرة ايجابية أو نظرة سلبية.

والدراسات التي اهتمت بالفكر التربوي وانعكاس ظاهرة الانفتاح عليه، ومن خلال متابعة الباحثين لكل ذلك وإدراكهم للتناقضات التي وقع فيها المفكرون حول الانفتاح ما بين مؤيد للانفتاح المطلق الذي لا يلتزم بمحددات أو خصوصيات مما قد يؤدي إلى تغيير مفردات الأمة، وما بين المتحفظ الحذر الذي آثر الانكفاء والانغلاق وعزل الأمة عن تطورات الفكر والمعرفة، ومما ترتب على هذا أبعاد تربوية متعددة ومختلفة في العملية التعليمية بأكملها لذا يسعى الباحثون لإبرازها وتوجيهها لتعميق وترسيخ مبادىء الأمة في ضوء الفكر العربي مع الاستفادة في نفس الوقت من كل ما تقدمه لنا الحضارة الغربية.[2]

جـ ـ الفجوة الثقافية بين الأجيال: الفجوة من أخطر القضايا التي تصيب المجتمعات، بل هي سبب في تفكك أي مجتمع، ذلك لأن المجتمعات التي تحطم الأجيال تظل متخلفة ولا تستطيع النمو، لأنها لا تثق في أبنائها وتظل تعيش في الرجعية التي عاشها الآباء والأجداد.

إن الاستفادة مما قدمه الآباء والأجداد مفيد ولكن لا ينبغي أن تعيشه الأجيال المتعاقبة، بل عليها أن تطور منه لتنهض وتواكب التقدم العلمي والفكري والمعرفي مع باقي الأمم، ومن أكثر ما يشغل بال الناس هو غياب الوعي والإدراك عند الجيل السابق بأهمية متابعة التطورات التي حدثت مع هذا الجيل، وأن التكنولوجيا

---

[1] . حواس محمود: جدل العلاقة بين الثقافة والتكنولوجيا، الكلمة مجلة أدبية وفكرية، العدد 144، أفريل 2019، لندن، المملكة المتحدة، Ads@Alkalimah.net

[2] . ناريمين فضل عدوان: ملامح الانفتاح الثقافي في الفكر التربوي الإسلامي، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول التربية، شعبة التربية الإسلامية، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص 5.

والسرعة والصناعات والحياة الأكثر مدنية ورفاهية جعلت ثقافة هذا الجيل وتفكيره أكثر انفتاحا وقابلية للأفكار الجديدة، فعلى الآباء أن يواكبوا هذا النمو الذي دخل على حياة هذا الجيل، وعلى الآباء أن يتفهموا أن هذا الجيل تغيرت معه أشياء كثيرة، وأن تفكيرهم لم يعد كما كان عليه الأجداد، وعليهم أن يتقبلوا أفكار أبنائهم وأن يناقشوهم، ذلك أن الأجيال يجب أن تعيش حياة تطورية، وأن يدفع كل جيل الجيل الذي يأتي بعده ويكسبه من خبرته ويسير معه للرقي والتقدم.[1]

وكي نحكم على المشكلة الاجتماعية أنها مشكلة بالفعل ينبغي أن يتوافر لها ضرورة وجود ظرف موضوعي كالفقر والتمايز الاجتماعي والإقصاء، بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بمعية ملاحظين اجتماعيين، وينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض أعضاء المجتمع، بأن هذا الظرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة، وهنا قد تلعب القيم دورها، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة لوجود هذا الظرف الموضوعي فإنه يصبح مشكلة اجتماعية.

[1] . مازن المعولي: الفجوة بين الأجيال، مجلة الفلق، سلطنة عمان، 2018. https://www.alfalq.com